الإعراب التقديري في الأسماء

م. د. عبد الرزاق فياض علي
جامعة تكريت/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق وخاتمِ الانبياء والمرسلين سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ أجمعين.

وبعد:

تميزت اللغة العربية بميزة الإعراب وهي من اللغات الحية التي سمت على غيرها بميزات كثيرة ومنها هذه الميزة (الإعراب).

والاعراب في العربية نوعان: ظاهر ،ومقدر.

يختص هذا البحث بدراسة الاعراب التقديري في الأسماء ،اذ ان تقسيم البحث على اقسام الكلمة يقتضي دراسة مفصلة لكل قسم منها.

وهذا البحث يتناول أول اقسام الكلمة وهو(الأسماء) إذ إنَّ صفة الإعراب التقديري تظهر في الأسماء أكثر من ظهورها في القسمين الآخرين للكلمة:(الافعال و الحروف).

والاعراب التقديري: هو أثر غير ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل ،فتكون الحركة مقدرة لانها غير ملحوظة ،أو هو الإعراب الذي لا تظهر علامته في آخر الكلمة، بل تقدر حركته عليه ، لان العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ، ولأنَّ هذا الحرف الأخير حرف علَّةٍ لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ، كالألف في الاسم المقصور ،والياء

في الاسم المنقوص ، وغيرها من الأسماء مما يدخل في إطار هذا البحث، فتبين من ذلك أنَّ الإعراب التقديري يعمل على الحرف الأخير من الكلمة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على تمهيد يتناول الإعراب والتقدير في دراسة لغوية واصطلاحية وهي مدخل لدراسة الموضوع تتبعه خمسة مباحث هي ما يأتي:-

الاعراب في الاسم المقصور ،الاعراب في الاسم المنقوص ،الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم ،الاعراب في الاسم الملحق بالمثنى ،ثم الإعراب في الأسماء الستة.

وقد حاولت أن ادرس كل ما يتعلق بهذه الأسماء وما يعتريها من إعراب مقدر يتصل بها وظهر في هذا البحث عدد من النتائج المهمة التي تتعلق بهذا الموضوع.

ولا أدعي الكمال لهذا البحث إنما هو خطوة للدراسات المستقبلية ونقطة في سطور كثيرة من كتب العربية وبحورها المتلاطمة والله الموفق وعلى الله قصد السبيل.

التمهيد

أ- المعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب ونشأته.

ب- المعنى الاصطلاحي للإعراب التقديري.

الإعراب لغةً

الإبانة عمّا في النفس ،وهو مصدر الفعل ((أعرب)) ، ومعناه: أبان ،يقال: أعرب الرجل عن حاجته،أي:أبان عنها[1] وقد بين ابن جني تـ(٣٩٢هـ) ان الإعراب((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[2] ثُمَّ ((إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء و الافعال حركات تدل على المعاني،وتبين عنها ، سموها إعراباً اي بياناً ،وكأنَّ البيان بها يكون. كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له. ويسمى النحو إعراباً ، والإعراب نحواً سماعاً ،لأن الغرض طلب علم واحد))[3].

التقدير لغةً

مشتق من مادة ((ق د ر))وهو على وزن ((تفعيل)) وهو مصدر للفعل الرباعي ((قَدّر)) ،وقَدّر الشيء أي حدَّد مقداره وميّزه من غيره ،وقدر الشيء بالشيء: قاسه به وجعله على مقداره ، وقدْر كلِّ شيء ومقداره: مقياسه والقدرُ:القضاء والحكم [٤] وكثيراً ما يتداخل الحذف مع التقدير إذا ما عرفنا أن الحذف هو((إسقاط كلمة بلا اجتزاءٍ عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام))[٥] ،

أوهو إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألَّا يتأثرْ المعنى أوالصياغة[٦].

والحذف بمفهومه الذي سبق يلتقي بالتقدير في مواضع محددة،ويختلف في أخرى ، وذلك؛لأنَّ التقدير في التراث النحوي يقال في حالات ثلاث:-

الأولى: تقدير الحركة الإعرابية:وهي التي نحن في صدد بحثها.

الثانية: تقدير الجملة وما فوقها.

الثالثة: تقدير بعض أجزائها.

والحذف والتقدير يلتقيان في الحالتين الثانية والثالثة ، ويختلفان في بعض جزئيات الأولى – إذ إن تقدير الحركة الإعرابية يمتدُّ من المفردات إلى الجمل، ومن المعربات الى المبنيات ، ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير فرقاً واضحاً في المضمون وإن اتفقا في بعض المسائل ، إذ يصدق التقدير على حالات لا حذف فيها ، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل ، وسبكها من جديد بهدف الوصول إلى تصحيح الحركة الإعرابية [٧].

الإعراب بين اللغة والاصطلاح:-

وهو إحدى الوسائل الشكلية التي تعبّر بها بعض اللغات عن معانيها النحوية ، وهو من ظواهر العربية،بل من أبرز هذه الظواهروأثراها، ولم يظهرالإعراب فجأة ، فجذوره عميقة في التأريخ وهو معروف في اللغات منذ القدم دليلاً على مواقع الأسماء في الكلام [٨].

فالإعراب إذن:هو نسبة الكلمات في الجملة إلى وظائفها ، ويكشف بذلك جانباً من المعنى ، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي الى أبواب تتضح العلاقات التي بينها ،لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، ويبدو أن أمر الإعراب كان في النحو العربي أهم من كل شيء ،لانه في العربية مظهر من مظاهر الصعوبة وجانب وَعِرٌ على المتعلمين ، لايتيسر لهم بلوغ الغاية فيه أو إتقانه ، وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم ،وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة [٩].

امّا الإعراب في اصطلاح النحويين فالخلاف فيه على مذهبين:-

أحدهما: أنه لفظي واختاره ابن مالك ت(٦٧٢هـ) ونسبه الى المحققين وحدَّه في شرح التسهيل بقوله:((والإعراب ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف أو سكون أوحذف))[١٠].

واختاره العكبري ت(٦١٦هـ) إذ قال:((ذهب أكثر النحويين الى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه ،وقال آخرون هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا ، وهذا هو المختار عندي))[١١]وأيده ابن الفلاح ت(٦٨٠هـ) [١٢] وقال عنه الصبَّان ت(١٢٠٦هـ):((على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح)) [١٣].

والثاني: أنه معنوي والحركات إنّما دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه ت(١٨٠هـ)[١٤] وهذا يعني ان الإعراب تغيير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له [١٥] وهذا اختيار الأعلَم ت(٤٧٦هـ)[١٦] وعبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١هـ) الذي عرفه قائلا:((أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وقوله: ان تختلف ،بمعنى الاختلاف ،وليس الاختلاف بلفظٍ، وإنما هو معنىً ،كما أنَّ الاسوداد ليس بعينٍ وإنما هو معنىً يُعرَفُ بالقلبِ ، فالمختلِفُ هو اللّفْظُ كما أن المسودَّ هو العَيْنُ التي تتعلقُ برؤيةِ البصرِ))[١٧].

وحجتهم في ذلك هي لو كانت الحركات هي الإعراب ،وحذفت لِعِلَّة حكمية كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب ،لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر [١٨].

وجعله ابن إياز:هو ابو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي ت(٦٨١هـ) قول أكثر أهل العربية إذ قال:((وتدل عليه وجوه منها:أنه يقال حركات الإعراب ،فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ،إذ الشيء لا يضاف الى نفسه،ومنها:أن الحركة والحرف يكونان في المبني ،فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه،ومنها أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب،ومنها أن السكون قد يكون إعراباً))[١٩].

وقد رده ابن مالك[٢٠] ،ومعلوم ان الإعراب أصل في الأسماء لاحتياجها اليه من حيث توارد العوامل فتحتم وجود الإعراب فيها ،لبيان ما تحدثه هذه العوامل من انواع الإعراب وحركاته بخلاف الفعل ،والحرف وهذا ما يوحي به(شرح التسهيل) في تعريف الإعراب اللفظي وهو ((ماجيء به لبيان مقتضى الفاعل))[٢١]

وقد ردّ ذلك أبو حيان الاندلسي ت(٧٤٥هـ)الذي يرى ان الإعراب معنوي لا لفظي وهذا أولى من حيث اللفظ فيقول: ((لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغيير ، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات ، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته وإذا اطلقناه على اللفظي – وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف كان ذلك نقلا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي ، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية))[٢٢].

ونقل لنا قول ابن خروف ت(٦١٠هـ) في أنَّ ((الإعراب صوتٌ يحدثُه العامل في آخر الكلمة))وهذا فاسد عنده ،لأن الإعراب قد يكون بحرف لا بصوت ،نحو إعراب الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم:لم يفعلا ولم يفعلوا[٢٣]

وذكر لنا قول صاحب البسيط [٢٤] وارتضاه وأيده قال: ((وقال صاحب البسيط:((المختار في رسمه أن نقول:هو قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظاً أو تقديراً،المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل ،المكافئة لها تأثيراً أولياً لفظا أو تقديراً)) فقوله ((المكافئة)) لها أحسن من قولهم: ((الداخلة))لانه يؤذن بخلوها عنه وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: ((تأثيراً أولياً)) ليخرج ما يكون تأثيراً ثانياً بسبب التأثير الأول كالكسر لالتقاء الساكنين ،وما يلحقه من التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو: الكَلَوْ رفعاً ، و الكَلَيْ جرّاً))[٢٥]

ويبدو أن الرأي الذي يذهب إلى لفظية الإعراب هو الأنسب للإعراب في معناه اللغوي الذي يدور حول الإبانة والإفصاح.

قال أبو البركات الأنباري ت(٥٧٧هـ):((....أن يكون سُمِّيَ إعراباً ؛ لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيرت...فيكون الإعراب مأخوذاً منه قيل: معنى قولك أعربْتُ الكلامَ ، اي أزلت عَربَه وهو فسادُه وصار هذا كقولك: أعجمتُ الكتابَ إذا أزلتُ عُجمَتَهُ))[٢٦] .

ونستطيع بعدُ أن نقول إن الإعراب في الاصطلاح هو: ماجيء به من حركات– ظاهرة أو مقدرة – للإبانة عن المعاني المختلفة والدلالة عليها ،وتمييز بعضها من بعض بغية الوقوف على أغراض المتكلمين. وقد وضع النحويون تعريفاتهم للإعراب من خلال نظرهم في أسباب حدوث الحركات ،أو موجدها ،أو مقتضيها –العامل – وليس من النظر إلى قيمة هذه الحركات وأثرها في المعاني ،فقالوا إن الإعراب هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[٢٧].

ويرى بعض النحويين ان الحركات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعنى وهو رأي أكثر العلماء ، والذي ينسجم تماماً مع واقع العربية التي وصلت إلينا في النصوص الموثوق بصحتها ولاسيما نصوص القرآن الكريم، ويرى بعض النحويين أن النحو هو الإعراب ، لكنه رأي غير دقيق،إذ الإعراب ماهو إلا جزء من النحو ، وبينهما عموم وخصوص، فالنحو يشمل الإعراب والعكس ليس صحيحاً،فلا تسمى تلك القواعد نحواً وفيه ما فيه [٢٨].

ولقد اختصت الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات ؛لأنها ((دليلُ على المعاني اللاحقة للمعرب وتلك المعاني لاتلحقه إلاّ بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب))[٢٩].

والإعراب بهذا المفهوم هو اهم خصائص اللغة العربية التي تتميز بها من غيرها من اللغات، وهو أحد أوجه شرفها،ودليل سعتها وشمولها ،والرابط بين التراكيب والمعاني فيها ،بل ((هو عمودها الذي تقوم عليه فالكلام لولم يعرب لالتبست المعاني))[٣٠].

وقد أكَّدّ اكثر النحويين على أن أصل الإعراب للحركات،ودليلهم على ذلك ان أكثر المعربات انما أعربت بالحركات ،وانما أعرب بغيرها ما رفع بالنون لتعذر الحركة فيه ، والمجزوم لكون العلامات قد استغرقت فجُعل ترك العلامة، والإعراب زائداً على الكلمة والحركات بعض حروف العلة فالضمة عندهم بعض الواو –والفتحة بعض الألف –والكسرة بعض الياء ،وزيادة البعض أهون من زيادة حرف كامل[٣١].

لقد بنى النحويون نحوهم على العلامة الإعرابية وجعلوا النحو يدور عليها وأقاموا ذلك على نظرية العامل وجعلوا الإعراب عبارة عن اختلاف أواخر الكلمات لإبانة معانيها.

وأبانوا أن المعرب ماكان فيه إعراب أو قابل للإعراب ويظهر ذلك جلياً في البنية ، فبنية الاسم والفعل المضارع والمصدر تقبل الإعراب وبنية الماضي والأمر والضمائر (ضمائر الشخص والاشارة والموصول) والأدوات والحروف والظروف لا تقبله ،والكلمة في حالة الإفراد وأعني بذلك خروجها عن السياق لا إعراب فيها ،وإن كانت البنية في بعض الحالات تبين لنا المعرب والمبني.

ثم قدَّروا الحركة الإعرابية في الأسماء المقصورة مثل:عصا–ورحى والمنقوصة قي حالتي الرّفع والجر وحجتهم في ذلك أن حرف الإعراب لم تظهر عليه الحركة لنبوّه عن تحمل الحركات ، أي: أنهم قسموا الإعراب –كما سنرى– الى إعراب بالعلامة وإعراب بالمحل، وهذا يعني ان الحركة الإعرابية تظهر على حرف الإعراب الصحيح ولا تظهر على حرف إعراب معلول، وحرف العلة هذا إذا تحوَّل الى حرف قد ظهرت الحركة الإعرابية عليه ويتم ذلك بالأمر الآتي: إذا أُسْكِن ما قبل حرفي العلة ((و،ي)) ظهرت الحركة عليها مثل:((هذا ظَبْيٌ، رأيت ظَبْياً ، مررتُ بظَبْيٍ ...))ويكون الإعراب بحركات ثلاث: ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ، فإذا كانت الضمّة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول منها سميت رفعاً،فإذا كانت الفتحة سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجراً ،هذا إذا كُنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيدٌ يارجلُ، ورأيت زيداً ياهذا ، ومررتُ بزيدٍ فاعلم ، الاترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها ، فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً[٣٢].

الإعراب التقديري

الإعراب:إما لفظي أو تقديري. فاللفظي إما بالحركة أو بالحرف، وهذا ليس من صلب بحثنا والذي يهمنا في هذا البحث الإعراب التقديري: وهو أثر غير ظاهر على آخر الكلمة ، يجلبه العامل ، فتكون الحركة مقدَّرة ؛ لأنها غير ملحوظة وقيل:الإعراب التقديري ،هو الذي لا تظهر علامته في آخر الكلمة بل تقدَّر حركته عليها،لان العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب ان هذا الحرف الأخير حرف علَّة لا تظهر عليه الحركات الإعرابية،كالألف في قوله تعالى:((إن الهدى هدى الله)) ، والياء مثل:استجب لداعي الهدى[٣٣].

ولقد خص النحويون الإعراب التقديري في كلمتين إحداهما ما في آخرها ألف كعصا فإن الألف مَدٌّ ساكن لا يقبل الحركة سواء كانت ملفوظاً بها كما في العصا أو مقدراً كما في عصاً فألفهُ محذوفة في النطق لالتقاء الساكنين: أحدهما الألف والآخر التنوين وهو في الأحوال الثلاثة منون وثانيتهما ياء المتكلم كغلامي ؛ لان ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسوراً وهو محل الإعراب فتعذر الإعراب فوجب تقديره[٣٤].

قال ابن الحاجب:((التقدير فيما تعذر،ك(عصا) و(غلامي) مطلقاً ؛أو استُثْقِل ك(قاضٍ) رفعا أو جرا ونحو(مسلميَّ)رفعا؛واللفظي فيما عداه))[٣٥].

فتبين أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين:إما تعذّر النطق به واستحالته ،وإما تعسره واستثقاله، ولا يكون تقديرياً إلا إذا لم يقم شيء مقامهُ.

ومن هذا يتبينُ لنا أن الإعراب التقديري يأتي لثلاثة أسباب وهي:-

أولاً- عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمّل علامة الإعراب،لكونه حرف علة.

ثانياً- وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه.

ثالثاً- وجود حرف جر أو شبيه به.[٣٦]

والإعراب التقديري للتعذر لا يكون إلا في الإعراب بالحركة ؛وأما الإعراب التقديري للثقل فيكون الإعراب بالحركات،وفي الإعراب بالحرف كما في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو:(مسلمي) إذ أصله (مسلموي) لسقوط النون بالإضافة فاجتمع الواو

والياء،والساكن سابق،فانقلب الواو ياء وأدغم الأول في الثاني فكسر ماقبل الياء فلم يبق للرفع علامة في اللفظ وهي الواو فصارت حالة الرفع تقديرية وهذا لا يختص بجمع المذكر السالم،بل ماشأنُه ذلك يكون إعرابه كذلك نحو: فُوهُ، إذا أضيف الى ياء المتكلم ، إذ أصله:(فوي) كمسلموي ، فقلبت وأدغمت مثله[٣٧].

المبحث الأول

الإعراب التقديري في الاسم المقصور

الاسم المقصور:هوالاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة،نحو((الفتى)) و((العصا)) [٣٨]. وإنما سُمّيَ مقصوراً لأوجه منها:-

الوجه الأول:لكونه ضد الممدود،إذ إنَّ امتداد الصوت بألفهِ أقصر من امتدادِه بألف الممدود.[٣٩]

الوجه الثاني:لكونه ممنوعا من مطلق الحركات،والقصر:المنع ،والأول أولى ، لانه لايسمَّى نحو:((غلامي)) مقصوراً ، وإن كان ممنوعاً من الحركات الإعرابية أيضاً [٤٠].

قال ابن الخبّاز ت(٦٣٩هـ):((المقصور سمي بذلك لوجهين:

أحدهما:إنَّ إعرابه مقدرٌ في آخره لا يظهر،فهو كالمحبوس فيه ومعنى القصر:الحبس.

والثاني:أنه قصر عن غاية المحدود،لأنَّ بناءَهُ أطول من بنائِهِ،وسيبويه يسميه المنقوص))[٤١].

الوجه الثالث: أن يكون القصر مما يدل على النقصان ، فقد يكون من (قَصَرْتَه) اي:نَقَصْتَه، من قَصْرِ الصلاةِ ، من قوله تعالى: چ ى ي ي □ چ [٤٢] ؛أي تنقص من عدد ركعاتها أو هيأتها ، وإنْ كانا يؤولان إلى أصل واحد، ألا ترى أنَّ قصر الصلاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أنَّ الاسم المقصور كأَنَّهُ حَبْسٌ عَمَّا استحقَّهُ من الإعرابِ [٤٣].

وحكم هذا الاسم من الإعراب ان يكون في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، وإنّما كان كذلك ، لأن الألف متى حُرِّكَتْ انقلبتْ واواً، أو ياءً ،والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين ، فلو حُرِّكَتْ هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبْنَ الى الياء والواو، ثم لن يعدن ألفاتٍ لأنَّ ما قبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضربا من العبث ، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلّة ، والإعراب فيها مقدر لا يجوز غير ذلك [٤٤].

ويستثنى من ذلك الاسم الذي لا ينصرف ، فيقدر فيه الضمة والفتحة ، ولا يلحقه التنوين ، فيثبت الألف في الوقف والوصل ، تقول:(هذهِ حُبْلى)و(هذه بُشرى) و(ذكرتُه ذكرى)[٤٥].

يظهر مما تقدّم أن الاسم المقصور ينتهي بألف لازمة، وهذه الألف تقدَّر عليها الحركات الثلاث على الألف ، وعلّلَ النحويون سبب ذلك في:((إنَّ الألف لم يقبل الحركة ، لأنه حرف هوائي يجري مع النفس ولا يعتمد على مواضع من الفم ، والحركة تَحبِس الحرف عند مخرجها وتمنعه من الجري ، فلو حُرِّكت لانقلبت الى أصلها أو همزة فيلتبس المقصور بالمهموز))[٤٦].

التقدير في الاسم المقصور

تقدر الحركات الثلاث اي الرفع والنصب والجر مطلقاً على كل معرب مقصور للتعذر ، ومعنى التعذر: أنه لا يستطيع إظهار علامات الإعراب على الحرف الأخير منه، وذلك لأن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاته [٤٧]((ولأنها حرف هوائي يخرج من أقصى الحلق يتسع له الحلق والفم أشَدّ من اتساعهما مع غيره،فلو حُرّكَ لقطعت الحركة امتداده والامتداد طبيعة فيه ،فلا سبيل الى الحركة))[٤٨].

علة عدم ظهور الحركات:

عرفنا أن الاسم المقصور ينتهي بألف لازمة ، وهذه الألف تقدّر عليها الحركات وعلل بعض النحويين ذلك بالقول:((إنّ الأَلف لم يقبل الحركة ؛ لأَنه حرف هوائي يجري مع النفس

ولا يعتمد على موضع من الفم ، والحركة تحبس الحرف عند خروجها وتمنعه من الجري، فلو حركت لانقلبت الى أصلها أو هُمِزَت فيلتبس المقصور بالمهموز))[٤٩].

وفي هذا الصدد قال ابن جني: ((المقصور كلّه لا يدخُلُه شيءٌ من الإعراب لأنَّ في آخره ألفاً ، والألف لا تكون إلا ساكنة ،تقول في الرفع (هذه عَصًا يا فتى) وفي النصب (رأيتُ عصًا يا فتى)وفي الجر(مررتُ بعصَاً يا فتى) كله بلفظ واحد وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها ، وبقيت قبلها الفتحة لتدل على الألف المحذوفة))[٥٠].

آراء النحاة في تقدير الحركة على الاسم المقصور

تباينت آراءُ النحاةِ في تقدير الحركة على الاسم المقصور ، ومن المعلوم أن الاسم المقصور لا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منونٍ ، فإن لم يكن منوناً فإما للألف و اللام، نحو(العصا) أو،للإضافة، نحو:(عصا زيدٍ)، أو لكونه لا ينصرف،نحو(حُبلَى)و(بُشْرى) ، فانه يقدَّر عليه الإعراب مطلقاً مع ثبوت الألف ،نحو (أعجبتني العصاَ) و(رأيت العصا)و(مرَرتُ بالعصا)، خلافاً لمن منع التقدير وحجته من وجهين:-

احدهما:أن الجازم يحذف لام الفعل في نحو:(يخشى)فلو أنَّ فيه حركة مقدَّرة لحذف شيئين.

والثاني:أن الألف لا يقبل الحركة فهو بمنزلة الحركة التي لا تقبل الحركة ، فكما لا تقدَّر الحركة على حركة أخرى ، كذا لا تقدر على الألف ، ولأنه صار وجودها بمنزلة الحرف المتحرك تعذر تحريكها[٥١].

وحجة الجمهور في ذلك من وجهين:-

أحدهما: إنَّ العامل يقتضي التأثير ، فإذا تعذر تأثيره اللفظي رجع التقدير قياساً على المضاف الى ياء المتكلم.

الثاني: إنَّ الألف قد يكون منقلبا عن حرف متحرِّك فتقدَّر حركته عليه، فإذا زال عاملها خَلَفَهُ عامل آخر يقتضي التقدير[٥٢].

وللإيضاح وبيان العلّة لما تقدم يرى بعض النحويين ((أنَّ المقدّر ليس له حكم الملفوظ به وأنّ الذي حكم بالتقدير عدم قبوله الحركة ، وأما قياسه على الحركة، فالفارق

موجود ، لأنه يقوم بنفسه والحركة لا تقوم بنفسها لأنها بعضه،وبعض الشيء مغاير لجملته))[٥٣] ومن الدارسين من يقدِّر على ألف مالا ينصرف ، نحو:(حُبلى) فتحةُ في حالة الجر قياساً على حالة ظهور الحركة وهو قوي ، ويمكن ان يقال: حمل الجر على النصب إنما يظهر في الملفوظ لئلا يلتبس بالمبنيات أو بالإضافة الى ياء المتكلم، وأما المقدَّر فلا حاجة إلى الحمل فيه ، لعدم العلة المقتضية للحمل ، وأما إذا كان المقصور منوناً ،نحو:(هذه عصًا)و(رأيت عصًا)و(مَرَرْتُ بعصًا)، فالتقدير كما تقدم ، ولا بد من حذف الألف لالتقاء الساكنين [٥٤].

وإنما لم يدخل هذه الأسماء الإعرابُ ؛ لان آخرها ألف ساكنةٌ أبداً، والألف لا تتحرك؛ لان تحريكها يؤدي الى قلبها واواً أو ياءً ، لان الأصل في (عصا) وشبهها (عَصَوٌ) و(فتى)،(فَتَيٌ) فقلبها يؤدي الى ثقل استعمالها فإن كان مذكرا منكرا، دخله التنوين علامة للصرف ، قال تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ [٥٥][٥٦].

وإذا وقفنا على المقصور المرفوع أو المنصوب أو المجرور في حال تنوينه كقولك:(هذِهِ عصاً) و(رأيت عصًا)و(مررتُ بعصًا) ، ففيه للنحويين ثلاثة أقوال:-

أحدها: مانُسب الى سيبويه ، ومفاده أنك تجري المعتل مجرى الصحيح ، ومعنى ذلك:ان الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجر على حرف الإعراب وفي النصب على حرف الألف التي هي بدل من التنوين ، كقولك: هذا زيد ،ورأيت زيداً ، ومررتُ بزيد ، فإن قلت: هذه عصا ، ومررت بعصا، حكمت بان الألف حرف الإعراب التي حذفت لملاقاة التنوين، فلما زال عادت ، وإذا قلت ،رأيت عصا ، حكمت بأن الألف تدل على التنوين لاقت الألف التي هي حرف الإعراب ، فحذفت أولاهما وبقيت التي هي بدل [٥٧].

والقول الثاني: قول ابي عثمان المازني ت(٢٤٩هـ)، وهو أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين ،لان قبل التنوين فتحة في كل حال فأبدل منه الألف [٥٨].

والثالث: قول ابي سعيد السيرافي تـ(٣٦٨هـ)، وهو ان الألف في الأحوال الثلاثة حرف إعراب وحجته ان القراء أمالوها في النصب لقوله تعالىﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ [٥٩] فلو كانت بدلاً من التنوين لم تُمَلْ[٦٠].

والقول قول سيبويه:((لان قياس المعتل على الصحيح ، ونحن قد حذفنا في الصحيح في موضع الرفع والجر: التنوين ، فإذا حذفنا هاهنا عادت الألف ، وفي الصحيح المنصوب أبدلنا من التنوين ألفا نحو: رأيت زيداً، فليكن المعتل بهذه المثابة))[٦١].

المبحث الثاني
الإعراب التقديري في الاسم المنقوص

وقف النحاة أمام الاسم المعتل الذي في آخره ياءٌ قبلها كسرة أو ألفٌ وإنما قلنا:ياءٌ قبلها كسرةٌ، لأنَّ الياء إذا سُكِّنَ ما قبلها كان الاسم الذي فيه في حكم الصحيح نحو: ظَبْي ، ونحْي[٦٢]،فأما ماكان آخره ياءً قبلها كسرة فإنه يسمى: منقوصاً ،وإنما سُمّي منقوصاً ، لأن الرفع والجر قد نقصا منه ، ودخله النصب في موضع النصب ، وذلك لِخفَّتِهِ [٦٣].

وهذا المنقوص على ضربين: منوّن و غير منون.

فالمنون على ضربين: موصول ، وموقوف عليه ، فإذا كان موصولا وكان منوناً ، فنحو قولنا:(هذا قاضٍ) في موضع الرفع ، و (مررتُ بقاضٍ) في موضع الجر ، إنما الأصل فيه: (هذا قاضيٌ) و(مررتُ بقاضيٍ) استثقلت الضمة والكسرة في الياء فحذفتا منها ، فسكنت الياء والتنوين بعدها ساكنة ،فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين ، لان التنوين جاء للفرق بين الاسم المنصوب وغير المنصوب والياء لا يفرق بين الشيئين، فكان التنوين بالبقاء أولى من الياء بهذا المعنى [٦٤].

أما في حالة النصب فنقول:(رأيتُ قاضياً) و (أحببتُ داعياً)، وإنما احتمل النصب لخفَّتِهِ ، وهذا على جريان المنقوص مجرى الصحيح [٦٥].

فأما في حالة الوقف ، فإننا نقول في حالتي الرفع والجر:(هذا قاضْ) و(مررتُ بقاضْ) ، فيحذف التنوين كما حذفت في زيد وعمرو وتقف على الضاد ساكنة [٦٦].

ويجوز للشاعر ضَم المنقوص في حالة الرفع ، وكسرُهُ في حالة الجر للضرورة ومنه قول الشاعر[٦٧]:

نـــراهُ وقـــد فـــاتَ الرّمـــاة كأنَّـــه أمـــام الكِـــلابِ مُصْـــغيُ الخَـــدِّ أصْـــلَمُ

المبحث الثالث

الإعراب التقديري في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

من الأسماء التي تعرب إعرابا تقديريا ، الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وإنَّما يقدر الإعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم ، وذلك للتعذر أيضاً، لأنَّ إعراب المضاف متأخر عن إضافته ، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله ، كما تقرَّر في قولك (جاء غلامُ زيدٍ) مثلا، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً ؛أي: كونه عمدة الكلام إذ هو المقتضي لرفع الأسماء ، وكونه مسنداً إليه بثبوته أولاً في نفسه ، المسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام ،بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى (زيد) فالإعراب مسبوق بالإضافة فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة، ثم الإعراب[٦٨].

وتقدَّرُ حركاتُ الإعراب الثلاث على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، لا لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ،نحو(غلامي)و(أخي)، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة ، ومنع من ظهور حركات الإعراب فيه[٦٩].

والذي منع من ظهور الحركات الإعرابية في الاسم المضاف الى ياء المتكلم أنهم لمَّا أضافوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم التزموا أن تكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقها ، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك ، وجدوا محل الإعراب مشتغلا بحركة لازمة ، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين ، مستحيل ضرورة ،وكذا في نحو:(قاضي) في المفرد ، يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجود إدغام حرف الإعراب[٧٠].

وقد نص ابن يعيش تـ(٦٤٣هـ) على ذلك بقوله:((يعرب الاسم المضاف الى ياء المتكلم إن لم يكن مقصوراً أو منقوصاً أو مثنى أو جمع مذكر سالم في حالتي الرفع والنصب

– بضمة وفتحة مقدرتين على آخره يمنع من ظهورها كسرة المناسبة مثل (ربي الله) و(أطعتُ ربّي).

أما في حالة الجر فقد اختلف النحويون حول الكسرة ، فمنهم من ذهب إلى أنها الكسرة الظاهرة ومنهم من ذهب إلى أنها مقدرة والكسرة الموجودة هي كسرة المناسبة))[٧١].

الاسم المثنى المضاف إلى ياء المتكلم

اما الاسم المثنى المضاف إلى ياء المتكلم فيعرب بالحروف ولا تقدر عليه حركات الإعراب ، فتقول في حالة الرفع (جاء صديقايَ) و(هذان كتابايَ) فتقول عنهما فاعل مرفوع بالألف و خبر مرفوع بالألف ، فألف المثنى تسلم وتفتح ياء المتكلم بعده.

وأما في حالة النصب فإنه يظهر الإعراب ، لكن ياءُه تدغم في ياء المتكلم مثل: (رأيتُ صديقيَّ) و(علّمْتُ وَلَدَيَّ). ويعربان مفعول به منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم.

وفي حالة الجر أيضاً يظهر إعرابه وتدغم ياؤه قي ياء المتكلم ، فنقول في مثل (مررتُ بصديقيَّ)و(سلمتُ على معلميَّ) فنقول في إعرابهما: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جرّه الياء المدغمه في ياء المتكلم[٧٢].

الاسم المجموع جمع مذكر سالم المضاف الى ياء المتكلم

يقدر الرفع في الاسم المجموع جمع مذكر سالم المضاف الى ياء المتكلم،والرفع وحده مقدر،وذلك نحو:(جاءني مسلمِيَّ) والاصل(مسلمون)،جمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين ، وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، فقلب أثقلهما إلى أخفهما أي قلبت الواو إلى الياء[٧٣].

وفي هذه الحالة علامة الإعراب ليست بموجودة،بل بدلها، فيكون الإعراب على هذه الحالة مقدَّراً،وكما في قولنا:(مُعَلّمِيَّ يُحبّون أدبي)،فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم([٧٤]).

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب تـ(٦٤٦هـ) [٧٥]وابن مالك[٧٦]،واعترض بعض المتأخرين على ذلك، وحجتهم في هذا ،إن انقلاب الواو ياءً عارضٌ ، والعارض لايُعتد به[٧٧].

اما في حالتي النصب والجر فالياء باقية وتدغم في ياء المتكلم نحو:(أكرمتُ معلمِيَّ)و(مررتُ بصالحِيِّ القوم) من المقدَّر حرفه،لظهور عروض الحذف لأنَّ الكلمتين مستقلتان،بخلاف نحو:(مسلمِي)،فإن المضاف إليه،لكونه ضميراً متصلاً كجزء المضاف[٧٨].

لذا فإن المثنى وجمع المذكر السالم –المضاف الى ياء المتكلم– يعربان بالحروف، كما كانا يعربان قبل الإضافة[٧٩].

ويمكن القول إن:((مما ذهب إليه المحققون،وقالوا أن الأصح بقاء إعراب المعرب عند إضافته الى ياء المتكلم ،ثم إن كان مثنى فإعرابه ظاهر ومثله المجموع جمع سلامةٍ منصوباً او مجروراً))[٨٠].

وخلاصة القول في هذا الامر إن التقدير في الاعراب يكون في حالة الرفع وحدها اما في حالتي النصب والجر فيكون الإعرابُ فيهما ظاهراً.

الاسم المقصور المضاف الى ياء المتكلم

إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم اسما مقصوراً فالمشهور في لغة العرب جعلُه كالمثنى المرفوع فنقول:(عصاي) و(فتاي).

أمَّا هذيلُ فتقلب ألفه ياءً وتدغمها في ياء المتكلم ، وتفتح ياء المتكلم فتقول:(عَصَيَّ)، ويكون الإعراب وفق المشهور من كلام العرب، بأن تبقى ألف المقصور على حالها ، ويعرب بحركات مقدرة على الألف كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول:(هذهِ عصايَ) و(أمسكتُ عصايَ)و(توكأتُ على عصايَ)[٨١].

الاسم المنقوص المضاف الى ياء المتكلم

إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم اسما منقوصا ، فتدغم ياؤه في ياء المتكلم ويعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على يائه ، يمنع من ظهورها سكون الإدغام ، فنقول:(حمدتُ الله مُعْطيّ الرزق)[٨٢].

والإدغام الحاصل هنا تَمَّ بإدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم ، ولأنَّ الياءين حرفان متجانسان متجاوران تم إدغامهما ، فإن الحرف الأول منهما (ياء المتكلم) يُسَكّن.

ويعرب الاسم المنقوص (معطيَّ) في المثال السابق: بدل مطابق من لفظ الجلالة (الله) منصوب بالتبعية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إدغام الياءين (ياء المنقوص في ياء المتكلم) ،أما في حالتي الرفع والجر فيعرب الاسم المنقوص المضاف الى ياء المتكلم بضمَّة أو كَسرَة مقدرتين على يائه،يمنع من ظهورهما سببان:- الثقل أولا ، وسكون الإدغام ثانيا ، فنقول:(اللهُ معطِيّ الرزقَ) و(شكرتُ لمعطِيّ الرزقَ)[٨٣].

المبحث الرابع
الإعراب التقديري في الاسم المثنى والملحق به

المُثنى: اسمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريده منهما[٨٤].

ويلحق بالمثنى في إعرابه،ماجاء على صورة المثنى،ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثل (كلا وكلتا) مضافتين إلى الضمير (هما) وذلك نحو:قرأتُ الكتابين كليهما ، والقصتين كلتيهما.

أما إذا لم يتصل بهما ضمير،فإنهما يعربان بعلامات تقديرية نحو:قرأت كلا الكتابين وكلتا القصتين،فهما(كلا-كلتا)-هنا-تعربان مفعولاً به منصوباً والعلامة الفتحة المقدرة[٨٥].

والنحاة هم الذين يطلقون اسم:(الملحق بالمثنى) غلى كل كلمة تعرب إعراب المثنى وليست مثنًى حقيقياً ، بسبب فقدها أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقي ،أما اللغويون فيطلقون(المثنى) على كل ما يعرب إعراب المثنى سواء أكان مثنًى حقيقيا أم ملحقاً به ، وشبهُهُ ما اصطلح عليه النحاة من(الجمع) و(اسم الجمع) في حين يطلق اللغويون عليهما اسما واحدا هو(الجمع).

ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالمثنى تسمية خاصة به ،هي:(اسم المثنى) فيكون هناك اسم للمثنى كما يكون هناك اسم للجمع[٨٦].

ولا يجوز إعراب:(كلا وكلتا) إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما إلى الضمير الدال على التثنية.

ويعرب المثنى وملحقاته بالحروف ،وهو أشهر المذاهب النحوية وأقواها.

ويلزم المثنى وملحقاته ،غير:(كلا وكلتا) الألف في جميع أحواله مع إعرابه بحركات مقدرة عليها ،تقول:عندي كتابان نافعان ،اشتريت كتابان نافعان ،قرأتُ في كتابان نافعان، فيكون المثنى مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف ،ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها ،ومجروراً بكسرة مقدرة كذلك ،فهو يعرب اعراب المقصور ،والنون للتثنية في كل الحالات(٨٧).

أما(كلا،وكلتا)ففيهما مذاهب أيضاً،أشهر هذه المذاهب وأفضلها بالاتّباع،هو إعرابها بالحروف شرط إضافتهما إلى ضمير يدل على التثنية فلا تضافان مطلقاً الى ضمير للمفرد،نحو:كلاي وكلتاي ،ولا إلى ضمير للجمع ،نحو:كلاهم وكلتاهم–ولا يضافان إلى الظاهر أيضاً،وإلّا أُعربا معه كالمقصور(٨٨).

قال الإمام عبدالقاهر الجرجاني:((اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات وإنّما يعدل عنها بسبب...وأما (كِلا) فإنه يختص بالإعراب في حال الإضافة إلى المضمر ،فإن أضفت إلى المظهر لم يكن له إعراب ،تقول:جاءني كلا الرجلين،رأيت كلا الرجلين،مررت بكلا الرجلين،وانما كان ذلك كذلك ،لأنّهم شبهوا –كِلا – بـ –على– ،فقلبوا ألفه ياءً في حال الجر ،نحو:مررت بهما كليهما ،كما تقول:عليهما ،ولما وقع هذا التشبيه لم يجعل القلب مستمراً في الأحوال كلها ،فلم يقلب في حال الرفع ليحصل الاختلاف في آخره فيكون ذلك اعراباً ،اذ كان (كلا) اسماً ،وكانت الأسماء تستحق الاعراب ،فقيل:مررت بهما كليهما ،رأيتهما كليهما))(٨٩).

ان دلالة (كلا) على المثنى بهذه الهيئة من غير إعراب أو حركات هي دلالة معنوية ويمكن ان تتعدى إلى دلالة الجمع ، أما دلالتها اللفظية فهي دلالة على الإفراد لا غير، ولذا((فإن –كِلا– اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى ،كما أن –كُلّاً– مفرد اللفظ مجموع المعنى، ويعود الضمير إليه على اللفظ وعلى المعنى ،فعوده على اللفظ كقوله تعلى: چ □ □ □

□ چ [٩٠] وهذا كقولك: هندٌ ضَرَبَتْ، في أنه مفرد ،ولو كان على المعنى ،لقيل:آتتا، كما تقول:الهندانِ ضَرَبَتَا))[٩١].

قال ابن فلاح اليمني النحوي:((في إعرابهما (كلا وكلتا)،لا يخلو أن يضافا إلى مظهر أو مضمر.

فإن أُضيفا إلى مظهر–قُدِّرَ الإعراب عليها كالمقصور

وإن أضيفا إلى مضمر–ففيهما لغتان ،أقلهما استعمالا وهي القوية قياساً ،ثبوت الألف مطلقاً، وتقدير الإعراب ، لأن ألف المقصور لا تتغير بإضافته الى المضمر واللغة الكثيرة استعمالاً المخالفة للقياس ، قَلْبُ ألفيهما في حالة النصب والجر))[٩٢].

أما فيما يتعلق بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فيهما ،فهم متفقون على تثنيتهما في المعنى لكن الاختلاف بينهم في تثنيتهما في اللفظ،فالكوفيون يرون أنهما مثنيان لفظاً ومعنًى ،والبصريون يرون أنهما مثنيان معنى لا لفظاً.

ويشبههما البصريون بكلمة (زوج) التي هي لفظها لفظ المفرد ويقع على اثنين[٩٣].

ومما ذكره ابن عصفور ت(٦٦٩هـ)في بيان آراء كل من الفريقين قوله:((واستدل أهل الكوفة على انهما مثنيان لفظا ومعنى باستعمال العرب لهما في حالة إضافتهما إلى ضمير بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض،فتقول جاءني الرجلان كلاهُما ،ورأيت الرجلين كليهما،ومررتُ بالرجلين كليهما.

واستدل أهل البصرة على أنهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة:

أحدها:أنهما إذا كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو اثنين ،ألا ترى أنهم لا يقولون:اثن ، وكذلك لا يقولون كِلُ ولا كِلتْ في الواحد. وذلك قليل في باب التثنية ان يكون مبنيا على واحد ملفوظ به كرجلين. فأما البغداديون فزعموا أن واحد كِلتا كِلتْ واستدلوا على ذلك بقوله:

في كلتَ رجلَيْها سُلامى واحدَه كلتاهما قد قُرنَت بزائده[٩٤]

ففاسد ،لأنَّ كِلتَ في البيت محذوفة من كلتا وليست بمفردها ،ألا ترى أن المعنى:في كلتا رجليها. ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى:إحدى رجليها ،وذلك غير متصور بدليل قوله بعدها:كلتاهما قد قرنت بزائده.

والدليل الثاني:انهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين فنقول:كلا رجلين،لئلا تكون قد أضفت الشيء الى نفسه من غير مسوِّغ ، وإنما سوغ ذلك عندنا كون –كلا وكلتا– مفردين في اللفظ وما بعدهما مثنى ،فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة،الأ ترى أنه لا يجوز: اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله:

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل[٩٥]

لما لم يكن حنظل مثنى اللفظ وإن كان إنما يغني عن حنظلين.

والدليل الثالث:كون العرب تجعلها في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ،ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع و بالياء في النصب والخفض.

فإن قيل:فلعل ذلك على لغة من يقول:الزيدان ،بالألف في الاحوال كلها فالجواب: أن ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فخذ من طيئ ،وجميع العرب تستعمل كلا وكلتا بالألف في كل حال إذا أضيف إلى الظاهر ولم تستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الاحوال ،فدل ذلك على أنهما ليسا بمثنيين.

والدليل الرابع:كون العرب تخبر عنهما اخبار المفرد قال تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾[٩٦] ،ولم يقل آتتا ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد ،الا ترى انك لاتقول:الهندان قامت ،والزيدان قام))[٩٧].

المبحث الخامس

الإعراب التقديري في الأسماء الستة

الأسماء الستة هي:(ابٌ ،اخٌ ،حمٌ ،فو ،هنُ ،ذو:بمعنى صاحب)[٩٨].

تسمى هذه الأسماء بـ(الأسماء الستة المعتلة) وذلك ،لأن عددها ستة، ولأنَّ في آخرها واواً محذوفة تخفيفا ، إلا في (ذو).

ومن النحاة من يحذف من هذه الأسماء كلمة (هَنُ) ، فيسميها (الأسماء الخمسة)، ولعل هذا الحذف يعود إلى أن اللغة الأشهر في إعراب كلمة (هَنُ) هي لغة (النقص) أي: الإعراب بالحركات مع حذف الواو[٩٩].

لغات إعراب الأسماء الستة

أشار النحاة إلى أن الأسماء الستة لا تعرب مفردة أو مجتمعة على حال واحدة بل إن بعضها يشترك في خصائص عامة، وبعضها الآخر يمتاز بخصائص منفردة لا يشترك معه فيها غيره من الأسماء ، وفيما يأتي اللغات التي تعرب بها الأسماء الستة:-

أولاً: الإعراب بالحروف: وهو الأشهر والأقوى ، إلاَّ في كلمة (هَنُ).

ومعنى إعراب الأسماء الستة بالحروف ، أي بنيابة الحروف عن الحركات كنيابة الواو عن الضمة في حالة الرفع ، ونيابة الألف عن الفتحة في حالة النصب ، ونيابة الياء عن الكسرة في حالة الجر، وهذه اللغة هي أقوى اللغات وأسهلها في إعراب الأسماء الستة.

ثانيا: لغة القصر: وهي لغة تلي لغة الإعراب بالحروف من حيث الشهرة والقوة ، وتكون في ثلاثة أسماء، هي: (أب ،أخ، حم) ولا يدخل في هذه اللغة إعراب الأسماء:(ذو،هن،فم).

والقصر:هو إثبات الألف في آخر كل اسم من الأسماء الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً ، مثل: (أباكَ كريمٌ)و(إنَّ أباكَ كريمٌ)و(اثنيتُ على أباكَ)، فكلمة (أبا) ،قد لزمتها الألف في أحوالها الثلاث ، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور ، وهي مرفوعة بضمة مقدرة على الألف أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها ، فهي في هذا الإعراب كالمقصور.

ولا يدخل في هذا الإعراب الاسمان (ذو ، فم:محذوفة الميم) ، لأن هذين الاسمين ملازمان في الإعراب للحرف ، ولا يدخل الاسم(هنُ) في هذا الإعراب أيضاً.

ثالثاً: لغة النقص: ومعناها: أن يحذف حرف العلة ، ويكون إعرابه بحركات ظاهره ،والأشهر في إعراب الاسم (هنُ) أن يكون على هذه اللغة أو أن يعرب بالحرف.

ولا يدخل الاسمان (ذو،فم:محذوفة الميم) في الإعراب على هذه اللغة أيضاً ، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط.

وتقدَّر العلامة الإعرابية ، إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، فقولنا مثلاً:(كان أبو بَكْرٍ الصدِّيق رفيقَ الرسولِ عليه الصلاة والسلام) تعرب كلمة(أبو) اسم كان مرفوع بالواو الظاهرة ولا داعي للتقدير في هذه الصورة لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة[١٠٠].

وتقدَّر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن مثل:(جاءَ أبو الفضلِ) وذلك لحذفها في النطق لا في الكتابة ، وحذفه لالتقاء الساكنين ، فهو محذوف لعلَّةٍ فكأنه موجودٌ، وعند الإعراب نقول (أبو) مرفوع بواو مقدَّرة نطقاً فيكون هذا من نوع (الإعراب التقديري) بحسب مراعاة النطق.

اما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير.

وكل علم مضاف صدرهُ من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره، ومهما اختلفت العوامل الإعرابية يكون إعرابهُ بعلامة مقدّرة ، سواءٌ أكانت العلامة حرفاً ام حركة ، على حسب اللغات المختلفة السالفة.

أما إذا أضيفت هذه الأسماء وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم ،فإنها تعرب بحركات أصلية مقدَّرة قبل الياء،مثل: (أبي يُحِبُّ الحقَّ–إنَّ أبي يُحِبُّ الحقَّ–اقتديتُ بأبي في ذلك).

فكلمة: (أب) في الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء ،أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أو مجرورة بكسرة مقدرة أيضا، إلا (ذو) فإنها لا تضاف الى ياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة[١٠١].

مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على مذاهب و مما نقله النحويون عن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف ، بل بحركات مقدَّرة على الحروف ، وإعرابها لا يختلف عن إعراب الاسم المقصور، لكن أتبعت هذه الأسماء حركات ماقبل حروف إعرابها حركات إعرابها، وحملوها على (إمرئ) في الإتباع ، فإذا قلت: (قامَ أَبُوْكَ) فأصله: (أَبَوُكَ)، ثم أتبعت حركت الباء لحركة الواو فقيل: (أَبُوُكَ)، ثم استثقلت الضمة في الواو فحذفت.

وإذا قلت: مررتُ (بِأَبِيْكَ)، فأصله: (بِأَبِوْكَ) ، ثم أتبعت حركة الباء بحركة الواو ، فصار:بِأَبِوِكَ ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ، فصار: (بِأَبِوْكَ)، ثم انقلبت الواو ياءاً لكسر ما قبلها ،فصار:(بِأَبِيْكَ).

وإذا قلت: (رأيتُ أَبَاكَ)،فأصله:أَبَوَكَ،فقيل:تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا[١٠٢]،وهذا المذهب من إتباع ما قبل الآخِر للآخِر، و مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة ما يأتي:-

المذهب الأول: وهو ما ذهب اليه سيبويه و الفارسي ت(٣٧٧هـ) وجمهور البصريين[١٠٣] وأيدهم ابن مالك[١٠٤] واختاره الصيمري معللاً ذلك بقوله: ((واعلم ان الواو والألف والياء التي تغيرُ هذه الأسماء بهن لسْن إعراباً ، وإنَّما الإعراب مقدَّر في هذه الحروف ، لأنَّ الإعراب إنما يَحِّلُ في الكلمة بعد تمامها ، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب ان يكون بعدها مقدَّراً))[١٠٥].

الثاني: مذهب قطرب ت(٢٠٦هـ) والزيادي ت(٢٤٩هـ) والزجاجي ت(٣٣٧هـ) من البصريين ، وهشام ت(٢٠٩هـ) من الكوفيين ،الى أنَّ هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات [١٠٦].

الثالث: مذهب المازني ت(٢٤٩هـ) ،واختاره الزجاج ت(٣١١هـ) ، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهذه الحروف اتباع [١٠٧].

الرابع: مذهب قوم منهم الربعي ت(٤٢٠هـ) وهو أنهَّا معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة عن هذه الحروف[١٠٨].

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين منهم أبو الحجاج الأعلم ت(٤٧٦هـ) وأبو عبد الله بن أبي العافية ، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تضاف ،فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة ، وألفاً لأجل الفتحة[١٠٩].

السادس: مذهب الكسائي ت(١٨٩هـ) والفرّاء ت(٢٠٧هـ)،وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً وهو الذي يعنون به،أنه: معرب من مكانين[١١٠].

السابع: مذهب الجرمي ت(٢٢٥هـ) وهشام في أحدِ قوليه وهوأنَّها معربة بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر ، وبعدم ذلك في حالة الرفع[١١١].

الثامن: وهو ما ذهب إليه السهيلي ت(٥٨٣هـ) وتلميذه أبو علي الرندي[١١٢]، الى أنَّ (فاك وذا مال) ، معربان بحركات مقدرة في الحروف ، وأن:(أباك، وأخاك،وحماك، وهَناك)، معربة بالحروف ، وذهب الأخفش ت(٢١٥هـ) الى أنّها دلائل الإعراب [١١٣].

الخاتمة ونتائج البحث

بعد أن أنهيت هذا البحث أود أن أذكر اهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة في هذا الموضوع وهي مايأتي:-

١. نستطيع القول إن الاعراب في اصطلاح النحويين هو ماجيء به من حركات ظاهرة او مقدرة للإبانة عن المعاني المختلفة ،والدلالة عليها وتمييز بعضها من بعض بغية الوقوف على أغراض المتكلمين ولهذا وضع النحويون تعريفاتهم للإعراب من خلال نظرهم في أسباب حدوث الحركة ،أو موجدها أو ما يقتضيه العامل وليس من النظر الى قيمة هذه الحركات وأثرها في المعاني.

٢. يؤكد اكثر النحويين، أن الاصل في الاعراب هو للحركة ،استدلوا على ذلك بأن اكثر المعربات إنما أُعْرِبَتْ بالحركات ،وإنما أُعرب بغيرها مارُفِعَ بالنون او الألف او الواو، وذلك لتعذر ظهور الحركة عليه.

٣. نادى بعض النحويين بإلغاء الإعراب التقديري،وهذا الأمر لا يمكن قبوله على إطلاقهِ، وذلك لما لهذا الإعراب من أهمية في صلب النحو العربي ،إذ إنه يشكل جزءاً كبيراً من ظاهرة الإعراب التي تشمل كثيراً من مفردات النحو.

٤. كان لتنوع لغات القبائل العربية الأثر الواضح في اختلاف النحويين في الحركة المقدرة وسبب تعذرها.

٥. نظراً لاختلاف مذاهب النحويين ،اختلفت رؤاهم أو وجهات نظرهم حول تقدير الحركة الإعرابية في بعض الأسماء تبعاً لذلك ،فمنهم من يرى ان الحركةَ قد تظهر على اسم من الأسماء ،في حين يرى الآخَر أن الحركة مقدرة عليهِ،وهذا الأمر يتجسد كثيراً في إعراب الأسماء الستة.

٦. خلص البحث إلى أن تقدير الإعراب عند النحويين يأتي لأحد شيئين ،إمَّا تعذر النطق به، وإما استحالتهِ ،فقالوا في ذلك استثقالاً أو تعذراً،ولا يكون الإعراب تقديريا إلا اذا لم يقم شيءٌ مقامهُ.

٧. جدير بالذكر أن ظاهرة الإعراب التقديري من الظواهر التي شغلت الدارسين قديما وحديثاً لأهميتها ،وهي من الموضوعات التي لم تحسم إلى الآن وهذه دعوةٌ لدراسة هذه الظاهرة لأنها تعزز الدراسات النحوية واللغوية في العربية.

٨. وأخيراً يجدر بنا القول إلى أن هذا البحث ركز في دراسة الاعراب التقديري في الأسماء،وعدل عن دراسته في الأفعال والحروف ، لأن ذلك يقتضي بحثهما منفردين، للوصول بهما الى الغاية المنشودة وأرجو أن يتحقق لي هذا في قابل الأيام والله الموفق وهو من وراء القصد.

هوامش البحث:

(١) ينظر: اللسان: ٥٥٨/١ مادة(عرب).

(٢) الخصائص: ٨٩/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٩١.

(٤) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٦٥٧ ،وينظر: اللسان: مادة –قدر: ٣٧/٢.

(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٣٨٤.

(٦) ينظر: بدائع الفوائد: ٢١٦/١، والبرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣.

(٧) ينظر: اصول التفكير النحوي: ٢٨٢–٢٨٣.

(٨) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو ،د. احمد سليمان ياقوت: ٥ ،ونحو التيسير د. أحمد عبد الستار الجواري: ٢٥.

(٩) ينظر: دراسات في فقه اللغة ،د. صبحي الصالح: ١٢٤،نحو التيسير ٢٦.

(١٠)شرح التسهيل: ٣٤/١،وينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابي حيان: ١١٥/١.

(١١) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٦٧.

(١٢) ينظر: المغني في النحو: ٢١٨/١.

(١٣) حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٤٨/١.

(١٤) ينظر: الكتاب: ٣/١.

(١٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١١٦/١.

(١٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٣/١، والتذييل والتكميل: ١١٦/١.

(١٧) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨/١.

(١٨) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٦/١.

(١٩) الأشباه والنظائر: ١٧٤/١.

(٢٠) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤-٣٥.

(٢١) التذييل والتكميل: ١/١١٧.

(٢٢)التذييل والتكميل: ١/١١٦ ،وينظر: ارتشاف الضرب: ١/٨٣٣.

(٢٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١١٦.

(٢٤) هو محمد أبو عبدالله ضياء الدين بن العلج صاحب كتاب البسيط في النحو ،انظر: ترجمته في طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة تحقيق د. محسن عياض: ٢٩٨،وينظر: التذييل والتكميل: ٣-٤ هامش ٤ للمحقق.

(٢٥) التذييل والتكميل: ١/١١٧.

(٢٦) اسرار العربية: ٤١.

(٢٧) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٤٧،و تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي للصيمري : ١٥ ، مسائل خلافية في النحو: ١٠، و همع الهوامع: ١/٤٢.

(٢٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ١/١٥-١٦.

(٢٩) بدائع الفوائد: للإمام محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية: ١/٥٩-٦٠.

(٣٠) دراسات في الإعراب ،د. عبد الهادي الفضيلي ،ط١، تهامه –جدة١٤٠٥هـ: ١٧.

(٣١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهل: ١/١٤٣-١٤٤.

(٣٢) ينظر: كتاب الاصول في النحو: ١/٤٦-٤٧ ، وتوجيه اللمع: ٧٩.

(٣٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٨٤٦ و النحو الوافي: ١/٨٠.

(٣٤) ينظر: اسرار النحو لابن كمال باشا: ٨١-٨٢.

(٣٥) شرح الكافية للرضي: ١/٧٩.

(٣٦) ينظر: التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي: ٢١.

(٣٧) ينظر: اسرار النحو: ٨٢.

(٣٨) ينظر: شرح المفصل: ٣٣/٤ ،شرح شذور الذهب: ٦٥

(٣٩) ينظر: المغني في النحو: ٢٥٩/١

(٤٠) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٨٠/١.

(٤١) توجيه اللمع: ٨٣-٨٤ ، وينظر: الكتاب: ٥٣٦/٣.

(٤٢) النساء: ١٠١.

(٤٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٦/٤.

(٤٤) ينظر: تبصرة المبتدي: ٢٠، والمغني في النحو: ٢٦١/١ ،شرح الكافية: ٧٩/١.

(٤٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٦١/١.

(٤٦) المغني في النحو: ٢٦١/١.

(٤٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٠٩.

(٤٨) توجيه اللمع: ٨٤.

(٤٩) المغني في النحو: ٢٦١/١،ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١.

(٥٠) توجيه اللمع: ٨٥.

(٥١) ينظر: حاشية الصبان للاشموني: ١٩٤/٤، وينظر: موسوعة علم اللغة العربية: ١٣٥/٢.

(٥٢) ينظر: المغني في النحو: ٢٦٣/١، وينظر: شرح المفصل: ٣٤/٤.

(٥٣) المغني في النحو: ٢٦٣/١.

(٥٤) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيّان الاندلسي: ٨٤٦/٢، وحاشية الصبان: ١٤٩/٤.

(٥٥)الدخان: ٤١.

(٥٦) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١٥.

(٥٧)والكتاب : ١٨٧/٤-١٨٨، ينظر: توجيه اللمع: ٨٥.

(٥٨) ينظر: الكتاب: ١٨٨/٤، همع الهوامع: ٢٧٨/١ ، وشرح اللمع: ٨٨.

(٥٩)طه: ١٠.

(٦٠) ينظر: توجيه اللمع: ٨٦، وشرح اللمع: ٨٨.

(٦١) شرح اللمع: ٨٨.

(٦٢) ينظر: توجيه اللمع: ٧٩.

(٦٣) ينظر: الفوائد والقواعد: ٨٦.

(٦٤) ينظر: شرح اللمع في النحو: ٨٦.

(٦٥) ينظر: الفوائد والقواعد: ٨٧.

(٦٦) ينظر: شرح اللمع: ٨٦.

(٦٧) البيت لأبي خِراش الهُذلي، في شرح أشعار الهذليين: ١٢١٩/٣،وفي الخصائص: ٢٥٨/١.

(٦٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١.

(٦٩) ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٤ ، وشرح قطر الندى: ١٠٩، والتطبيق النحوي: ٢١-٢٥.

(٧٠) ينظر: شرح الاجرومية: ٧٤٥، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٨/٢.

(٧١) شرح المفصل: ٤٦/٤.

(٧٢) ينظر: شرح الاجرومية: ٧٤٥، وحاشية الخضري: ٤٦/٢،جامع الدروس: ٢١/١.

(٧٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١.

(٧٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢١/١.

(٧٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١.

(٧٦) ينظر: حاشية الخضري: ٤٧/٢، حاشية الصبان: ٤٢٤/٢،والتوضيح والتكميل: ٤٨/٢.

(٧٧) ينظر: شرح الاجرومية في علم العربية: ٧٤٥.

(٧٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨١/١.

(٧٩) ينظر: جامع الدروس العربية: ٤١/١.

(٨٠) ينظر شرح الاجرومية في علم العربية: ٧٤٥.

(٨١) ينظر: حاشية الخضري: ٤٦/٢، جامع الدروس العربية: ٢٠/١.

(٨٢) ينظر: التوضيح والتكميل: ٢/ ٤٩-٥٠ ، التطبيق النحوي: ٢٣.

(٨٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧/٢،حاشية الصبان: ٤٢٤/٢.

(٨٤)جامع الدروس العربية: ٢٧/٢.

(٨٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨/٢.

(٨٦) النحو الوافي ١١٠/١.

(٨٧)ينظر: النحو الوافي: ١١٠/١.

(٨٨)النحو الوافي: ١١٥/١.

(٨٩)المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٣/١-١٠٤.

(٩٠)الكهف: ٣٣.

(٩١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٤/١.

(٩٢) المغني في النحو: ٢٧٤/١- ٢٧٥.

(٩٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٦٢- ٤٣٩/٢ ، اسرار العربية: ٢٨٦ ،شرح جمل الزجاجي: ٢٧٥/١-٢٧٩.

(٩٤)أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه والرجز في وصف نعامة. ورواية الفراء: مقرونة بواحدة ، ينظر: معاني القران للفراء: ١٤٢/٢.

(٩٥) البيت من شواهد سيبويه وهو من الرجز وصره (كأن خصييه من التدلدل) وهو لخطام المجاشعي ينظر: الكتاب: ٥٦٩/٣، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٠/١، ٢٧٦.

(٩٦)الكهف: ٣٣

(٩٧) شرح جمل الزجاجي: ٢٧٥/١-٢٧٧، ينظر: المغني في النحو: ٢٧٤/١-٢٨١ فذكر المؤلف حجة البصريين من ثلاثة أوجه.

(٩٨) شرح ابن عقيل: ٤٤/١.

(٩٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٤٠/٢ ، النحو الوافي: ١٠٧/١.

(١٠٠) ينظر: النحو الوافي: ١٠٧/١-١٠٩.

(١٠١) ينظر: أوضح المسالك: ٤٠/١ ، النحو الوافي: ١٠٤/١-١٠٩.

(١٠٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٣ ، والتذييل والتكميل: ١٧٤/١ ، شرح الكافية للرضي: ٦٣/١، و ارتشاف الضرب: ٨٣٩/٢.

(١٠٣) ينظر: المقتضب: ٢٣١/٤،والانصاف: ١٧/٢،وشرح جمل الزجاجي: ١٢٢/١.

(١٠٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٥/١،التذييل والتكميل: ١٨١/١.

(١٠٥) التبصرة والتذكرة: ٢١.

(١٠٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٦/١،التذييل والتكميل: ١٧٦/١.

(١٠٧) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٧/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤.

(١٠٨) ينظر: المغني في النحو: ٣٠٤/١، التذييل والتكميل: ١٧٧/١.

(١٠٩) ينظر: همع الهوامع: ٣٨/١.

(١١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٨/٢.

(١١١) ينظر: المقتضب: ٢٥١/٢.

(١١٢)عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون، أبو علي الأستاذ النحوي،انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢٢٠/٢.

(١١٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٨/٢.

المصادر والمراجع

١- إرتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد،مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- اسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري ت(٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق،١٩٥٧م.

٣- أسرار النحو: شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ت(٩٤٠هـ) ، تحقيق: د. احمد حسن حامد ، ط٢ ، ٢٠٠٢م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٥- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم ،منشورات الجامعة الليبية: ١٩٧٣م.

٦- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج ت(٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة،ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري ت(٥٧٧هـ)،تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد،المكتبة التجارية الكبرى،مصر،ط١، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٨- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: جمال الدين عبدالله بن هشام الأَنصاري ت(٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط١،دار الطلائع،٢٠٠٥م.

٩- الإيضاح في علل النحو: ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت(٣٣٧)، تحقيق: مازن مبارك،دار النفائس،ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٠- بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية ت(٧٥١هـ)، تحقيق: محمد العمران ، دار عالم ألفوائد ، ط١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

١١- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين بن محمد بن عبدالله الزركشي ت(٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل بيروت (د-ط) ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري ،من نحاة القرن الرابع، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة،ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٣- التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري ت(٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي ،ط١، دار القلم ،ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي ،(د. ط)، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٩م.

١٦- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز ت(٦٣٩هـ)، تحقيق: د. فايز زكي ،ط١، دار السلام القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٧- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبدالعزيز النجار ،ط١،مكتبة ابن تيمية، القاهرة،٢٠٠٣م.

١٨- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني ت(١٣٦٤هـ)،تحقيق: احمد فريد،ط١،دار الحديث،القاهرة،٢٠٠٥م.

١٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: تركي فرحان المصطفى،ط٢،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،٢٠٠٥م.

٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي ت(١٢٠٦هـ)،تحقيق: محمد بن الجميل،ط١،مكتبة الصفا،القاهرة،٢٠٠٢م.

٢١- الخصائص: ابوالفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢هـ)،تحقيق: محمد علي النجار،ط١،مطبعة دار الكتب، ١٩٥٦م.

٢٢- دراسات في الإعراب: د. عبدالهادي الفضلي،تهامة ،جدة،١٤٠٥هـ.

٢٣- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح،ط٧، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨م.

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت(٦٧٢هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،ط١٤،دارالهدى للطباعة والنشر،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٥- شرح الأجرومية في علوم العربية: للإمام أبي عبدالله محمد بن صالح بن داوود الصنهاجي تـ(٧٢٣هـ) المعروف(بأبي أجروم)،تحقيق: الشيخ محمد بن صالح العثيمين ،ط١،دار الكتب العلمية ،بيروت ،٢٠٠٤م.

٢٦- شرح اشعار الهذليين للسكري: تحقيق: عبدالستار احمد فراج،مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٥.

٢٧- شرح التسهيل: أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك تـ(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، مكتبة الانجلو المصرية ،(د. ت).

٢٨- شرح اللمع في النحو: الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الاصبهاني تـ(٥٤٣هـ) المعروف بجامع العلوم، تحقيق: د. محمد خليل مراد،ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،٢٠٠٧م.

٢٩- شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي تـ(٦٦٩هـ)،تحقيق: د. صاحب أبو جناح ،دار احياء التراث العربي، (د. ط)،١٩٨٢م.

٣٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبومحمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاري المصري تـ(٧٦١هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ،ط١٠،دار الطلائع ، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣١- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبومحمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاري المصري تـ(٧٦١هـ)،تحقيق: عبد الجليل العطا البكري،ط٢، مكتبة دار ألفجر،دمشق، ٢٠٠١م.

٣٢- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي تـ(٦٨٦هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد، المكتبة التوقيفية ، القاهرة مصر ،د-ت.

٣٣- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش تـ(٦٤٣هـ)، تحقيق: المجلس الأعلى للأزهر ، عالم الكتب ، بيروت لبنان، د-ت.

٣٤- طبقات النحاة واللغويين: محمد بن عمر بن محمد بن عبدالوهاب بن قاضي شهبة ت(٧٧٩هـ)،تحقيق: محسن عياض،مطبعة النعمان،النجف ، ١٩٧٤م.

٣٥- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي ت(٣٧٩هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة الخانجي،١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٣٦- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: د. أحمد سليمان ياقوت، شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٧- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني ت(٤٤٢هـ)، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة،ط١، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٨- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت(١٨٠هـ)،تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،ط٢،القاهرة،١٩٨٣م.

٣٩- كشف المشكل في النحو: أبو الحسن علي بن سليمان بن اسعد ت(٥٩٩هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٠- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الكفوي ت(١٠٩٤هـ) ،تحقيق: عدنان درويش ،ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ،ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤١- لسان العرب: ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ت(٧١١هـ)،دار صادر بيروت لبنان ط٤، ٢٠٠٥م.

٤٢- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري ت(٦١٦هـ)،تحقيق: د. محمد طراكلواني،مكتبة الشهباء،حلب،(د. ت).

٤٣- المغني في النحو: للامام الشيخ تقي الدين ابي الخير بن فلاح اليمني النحوي ت(٦٨٠هـ)،تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي ،ط١،دار الشؤون الثقافية بغداد،١٩٩٩م.

٤٤- مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الاصفهاني ت(٤٢٥هـ)،تحقيق: صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق بيروت ،ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

٤٥- المقتصد في شرح الايضاح: عبدالقاهر الجرجاني ت(٤٧١هـ)،تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان،وزارة الثقافة والاعلام ،دار الرشيد،١٩٨٢.

٤٦- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت(٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب،بيروت، ١٩٦٣م.

٤٧- المقرب: ابن عصفور الاشبيلي ت(٦٦٩هـ)،تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،١٩٨٦م.

٤٨- موسوعة علوم اللغة العربية: أ. د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت،ط١، ٢٠٠٦م.

٤٩- نحو التيسر دراسة ونقد منهجي: د. احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٠- النحو الوافي: عباس حسن،دار احياء التراث العربي،ط١، ٢٠٠٤م.

٥١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)،تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية ، الكويت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.